الملكيّة المواطنة وسؤال النخبة بالمغرب

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

يعد خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش الـ20، في 29 يوليو 2019، مفتاحا لفهم وشرح وعرض عدد من القضايا الراهنة التي تهم علاقة السلطة الملكية بالمواطن والفاعل السياسي والاقتصادي على حد سواء آنيا ومستقبلا. ويمكن إدراجه ضمن الخطابات المؤسّسة حيث أنه فسح المجال أكثر لفهم طبيعة تلك العلاقة عندما قَعَّدَ لها بمفهومين، الأول يتعلق بالملكية المواطنة بما تحمله من دلالات سياسية وقانونية، والثاني، مفهوم البيعة كعقد بين الحاكم والمحكوم.

لذلك كان التركيز على مفهوم الملكية المواطنة التي تضع ضمن أولوياتها مصلحة المواطن وتعمل على تحقيق التوازن الأساسي والفعال بين ممارسة السلطة من طرف الحاكم وبين متطلبات الحرية التي هي مبتغى الإبداع في مجمل تجلياته والذي تتحقق بواسطته الكثير من المنجزات والمشاريع.

من المهم للمجتمع المغربي بنظامه ومؤسساته أن يسمح ويبني القدرة على التغيير والتحول من الداخل، فالتحولات جارية ولا تنتظر أحدا والمطلوب التكيف حسب الظروف والسياقات

وتتأسس معالم الملكية المواطنة على شرعية الإنجاز، وهنا يقر الملك محمد السادس، بأنه رغم الإنجازات التي تحققت في العشرين سنة الماضية، "إلا أننا لم نتمكن أحيانا من تحقيق كل ما نطمح إليه، ولكننا اليوم أكثر عزما على مواصلة الجهود وتقويم الاختلالات التي أبانت عنها التجربة".

هذه الواقعية هي ما يحدّد البيعة المتبادلة التي تحدّث عنها الملك في خطاب العرش، باعتبارها لبنة أساسية في النظام السياسي المغربي منذ اثني عشر قرنا إلى الآن، وهي ليست شيئا مبتدعا يحتاج إلى كثير من التحليل، ما دامت البيعة في الأصل الشرعي عقد حقيقي مبرم بين إرادتين على أساس الاختيار والرضا، بين الملك والشعب.

مفهوم الملكية المواطنة والبيعة في خطاب العرش، يمثلان استمرارية لنظام ملكي ضارب في عمق تاريخ المغرب الذي يغرف من مخزون رمزي وحضاري وديني وقانوني وثقافي يستمد منه على قدم المساواة الشرعية والمشروعية، بالتالي فالدولة المغربية تتمثل حداثتها ليس مما هو مستورد بل من خصوصية تتطور مع الزمن السياسي والاجتماعي والنفسي للشعب بمعية مؤسساته.

وعندما تحدّث العاهل المغربي عن الملكية المواطنة كنهج سياسي وأسلوب عمل أجمع عليها المغاربة كثابت هوياتي، فقد ربطها بالخيار الديمقراطي والمصالحات والمشاريع الكبرى التي أنجزت. وهذا ما يعزز شرعية الإنجاز كمفهوم سياسي واجتماعي.

بالتالي فالملكية المواطنة تحتاج بقوة الواقع إلى نخبة فاعلة منتجة. إذا أخذنا بعين الاعتبار أن النخبة إنتاج وصناعة وبحث، يتم غرس بذورها في هياكل الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني وفي المدارس العمومية، كي تتمرس على تحمل المسؤوليات داخل وخارج الإدارات والمؤسسات.

هنا لا نتكلم عن حَمَلَة الألقاب بل على نمط خاص من الرجال والنساء ارتقوا أكاديميا وإنسانيا ولهم قدرة على التحمل وعلى النفاذ إلى المشاكل وحلها، ويتحلون بالاستعداد الذهني. ولهذا تتعزز الملكية المواطنة بالبحث وصناعة نخبة مواطنة تستعمل مهاراتها المعرفية في بسط الحلول وخلق البدائل.

لذلك من المهم للمجتمع المغربي بنظامه ومؤسساته أن يسمح ويبني القدرة على التغيير والتحول من الداخل، فالتحولات جارية ولا تنتظر أحدا والمطلوب التكيف حسب الظروف والسياقات والتي تتطلب صناعة النخب بتيسير كل الأدوات والوسائل لنجاح هذا المسعى. لذلك فإن هذا الأمر ليس قرارا مستعجلا يكون بجرة قلم بل يحتاج إلى خطة عمل ورجال يهمهم مستقبل هذا الوطن.

لدينا سبب وجيه يجعلنا نستحضر المؤرخ وعالم الاجتماع ابن خلدون عندما قال إن علاقة السلطان برعيته يجب أن تقوم على الرفق والاعتدال والحكمة، ذلك أن العلاقة الصالحة والعادلة فيها مصلحة الطرفين. وهو بالفعل ما يتم التأسيس له في المغرب من خلال دمج مفهومي الملكية المواطنة والبيعة، أي الحفاظ على الهوية والخصوصية مع الانفتاح على تجارب الغير دون عقدة أو خوف من الاستلاب.

الملك محمد السادس في خطابه المؤسس لحقبة أخرى من حكمه أراد أن يوصل إلى المواطن المغربي، أنه يتعامل مع قضايا الوطن عقلانيا وهو حريص على التعاطي الايجابي مع احتياجات المواطن في تجديد تام للمفاهيم وإعادة صياغة للمشاريع.

في هذا الباب تحدث العاهل المغربي عن لجنة خاصة مهمتها صياغة المشروع التنموي الجديد بشكل منتج يتلافى المطبات التي كانت في السابق. وهذا يعني أنه سينطلق البحث عن نخبة مؤهلة لإعداد هذا المشروع والأهم الذي يجب الوقوف عنده هو أن يكون أعضاء اللجنة من مختلف المشارب الفكرية والثقافية والأكاديمية، وأن تتحلى بالجرأة والحياد كشرط وحيد لإنتاج شيء سيفيد الدولة والمواطن على حد سواء.

حتى على مستوى الحكومة ضرب الملك موعدا لرئيسها في أكتوبر المقبل لاختيار نخبة من الوزراء تكون منخرطة بشكل فعّال في النقاشات التي تهم الاستفادة من رأس المال البشري الموجود وتأهيل ما يحتاج إلى تجديد، وهذا يعني أن الدولة واعية بأهمية التحول الذاتي والجمعي الذي يمر منه المجتمع وتبحث عن أساليب ونهج جديد لتقييم هذا التغيير ليكون سلسا ومنتجا.

الواقع الحالي يحتاج إلى لاعبين جدد يتقنون فن التواصل من الحريصين على الصالح العام، كما يحتاج القطاع الخاص إلى نخبة مواطنة تعمل للوطن وتستثمر ثرواتها في الرقي به.

إذن الملكية المواطنة كمفهوم وتعبير سياسي وقانوني واجتماعي، غير قابل للمزايدة ومستمر عبر الزمن والمكان والناس، تحتاج إلى نخبة أصيلة يكون مصنعها إلى جانب الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، داخل المدارس والكليات حيث يتم إعداد الشباب لفهم الحاضر والاستعداد لكل التحولات والتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية.

فإلى جانب العدة الفكرية، نحتاج إلى نخبة تعرف بالضبط ما يقع في قاع المجتمع وتتفاعل مع التحولات الحاصلة بشكل استباقي، بالمقابل لا نحتاج إلى بائعي الأوهام في ظل التحديات التي تمر بها البلد اجتماعيا واقتصاديا.

ومع ذلك، فالخطير الذي يهدد أي مبادرة للإصلاح هو تطويق المشاريع ذات الصلة بالإحباط المباشر أو الضغط النقدي الذي يشوه النتائج، ما يضر بفهم واقعنا ويؤثر سلبا في وضع السياسات العامة الكفيلة بالرقي به.

تونس: إرث دبلوماسي ثقيل أمام الورثة المتهافتين

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

دون عظيم تقديس يأباه التأريخ، ودون قليل تبخيس ترفضه السياسة بما هي فن للممكن، فإنّ الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي، أعاد خلال فترة رئاسته اليتيمة، إلى الدبلوماسية التونسية روحها ومنطقها ومنطوقها، بعد أن كادت تضيع على رُقعة لعبة الأمم.

فأن تجتمع العواصم الإقليمية المتضادة على نعيه، وإن بخطابات متباينة، وأن تتقاطع الدول المتناحرة على تأبينه، وإن بصيغ مختلفة، دليل على أنّ الرجل كان يُتقن المشي بين حقول الألغام الدبلوماسية والسياسية، وأنّ الراحل أمّن لتونس التوازن المطلوب والحياد الإيجابيّ في إقليم هادر لا يعترف بالرمادية السياسيّة.

وأن تُفرد الجمعية العامة للأمم جلسة خاصة لتأبين الراحل لدليل على أنّه نجح في تسجيل اسمه ورسمه ضمن المدونة الدبلوماسية الدوليّة، وأنّه ترك لمن سيلحقه تركة دبلوماسية جدّ ثقيلة.

لا شكّ أنّ الراحل سيُتعب كل من سيخلفه، من المتسابقين اليوم واللاهثين على جمع التزكيات للترشح للانتخابات الرئاسيّة، لا فقط لأنّه من السياسيين المخضرمين الذين عايشوا العصور الثلاثة في تونس، أي مرحلة البايات ومرحلة الاستقلال والثورة، بل أيضا لأنّ الرجل عجنته التجارب الدبلوماسية والخبرات السياسية الأمر الذي مكنه من إنقاذ تونس من عشّ الدبابير الإقليمية والدوليّة.

وصل السبسي إلى سدّة الحُكم في قرطاج، والدبلوماسية التونسية تعيش واحدة من أحلك فتراتها على الإطلاق، فالعلاقات مع الجزائر لم تكن على يُرام، وكذلك مع مصر ومع معظم دول الخليج العربي، أما مع سوريا فلأول مرة تقطع تونس علاقاتها التاريخية والاستراتيجية والثقافية والاقتصادية مع دولة عربية لها جميل المكان والمكانة في وجدان الراحل الحبيب بورقيبة.

ورث السبسي، "عمقا عربيا معطّلا في الواقع ودبلوماسية مشيدة في الماضي"، ذلك أنّ الدبلوماسية فلسفتها تحييد الأعداء واستجلاب المصالح، وجوهرها تأمين الجوار بأحسن العلاقات والروابط، وكينونتها صناعة قوّة ناعمة عبر تجويد النموذج المحليّ لا التنديد براهن الآخرين.

استطاع الراحل أن يستثمر علاقاته التاريخية مع القادة الجزائريين من أبناء جيله، ليتجاوز منغصات الدعوات التونسية إلى إعادة استيعاب "جبهة الإنقاذ الإسلامية" في العملية السياسية، كما تمكن من تحويل الاستعصاء الليبي إلى فرصة للعمل الجماعي مع الجزائر ومصر قصد كسر جبل الجليد مع القاهرة التي لم تستسغ مسلكية وأداء الرئيس السابق المنصف المرزوقي حيالها منذ أحداث 30 يونيو 2013.

وعلى غرار الجزائر ومصر، تمكن السبسي خلال ولايته الرئاسية من ردم الهوّة السياسية والدبلوماسية مع الرياض وأبوظبي والمنامة، مستثمرا لا فقط في خزان رمزي من تأصيل الزعيم بورقيبة، بل أيضا موظّفا خطابا سياسيا عقلانيا قوامه "تونسة الثورة" وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والتمسك بالسيادة الوطنية.

الملاحظ أنّ استعادة الحضن العربي لم يكن بعنوان استعداء العواصم الأخرى، بل كان بشعار استعادة العلاقات الطبيعية مع العمق العربي، وتأمين تصفير المشاكل مع الجوار إن لم يتأت استحصال المصالح، وهذا هو جوهر الفرق بين الدبلوماسية التونسية في عهد السبسي وفي عهد الترويكا.

وعلى الرغم من كافة العواصف الإقليمية التي ضربت الخليج العربي، وهزّت الجارة الجنوبية، إلا أنّ الدبلوماسية التونسية حافظت على حيادها الإيجابي من الجميع، دون أن يتحوّل "الحياد الاستراتيجيّ" إلى رماديّة مبدئية أو مصلحية تكتيكية.

اليوم، يفرض الراهن والرهان، على القادم عبر الأصوات الانتخابية إلى قصر قرطاج، استكناه حقيقة أنّ الباجي استعاد الدبلوماسية التونسية من هوّاة الحكم، وأنّ من أوكد الاستحقاقات الخارجية المحافظة على "إرث السبسي"، في التعامل مع الأزمات الإقليمية والدولية.

أمام القادم إلى قصر قرطاج، أن يدرك أن حياله، استحقاقين اثنين، الأوّل المحافظة على إرث السبسي في العلاقات الإقليمية والدولية، والثاني المواصلة في الملفات التي لم يسعف الزمن الرئيس الراحل في حلحلتها جزئيا أو كليا

أن يجمع الدستور التونسي للرئيس، صلاحيات "الدفاع" و"الخارجية"، فهي قرينة تلازميّة بأنّ الأمن القومي لا يتأتّى إلا عبر دبلوماسية "الجوار الدافئ"، وتصفير المشاكل مع الأصدقاء، وأنّ الدبلوماسية الناجحة قائمة على احترام السيادات والشؤون الداخلية والشرعية الأممية.

على هذه الشاكلة، من الضروري لكلّ من تراوده أفكار الرئاسة، استبطان واستجلاء، فكرة أن لا مُغامرات ولا مقامرات في العلاقات الدوليّة، وأنّ تونس التي اكتوت بجمار اللهاث وراء الاصطفافات زمن الترويكا هي اليوم أقلّ من تحمّل لعبة التجيير والتوظيف صلب لعبة الأمم.

أمام القادم إلى قصر قرطاج، أن يدرك أن حياله، استحقاقين اثنين، الأوّل المحافظة على إرث السبسي في العلاقات الإقليمية والدولية، والثاني المواصلة في الملفات التي لم يسعف الزمن الرئيس الراحل في حلحلتها جزئيا أو كليا...

وعلى رأس هذه الملفات، المُكاسرة الليبية المستعصية منذ 2011، والانخراط الفعلي في المجال الأفريقي، وتفعيل العلاقات مع القوى الاقتصادية الدولية الجديدة، واستعادة الزخم المطلوب في العلاقات التونسية السورية وتقوية الحضور التونسي في المحافل الدولية لاسيما وأن تونس ستحظى بعضوية في مجلس الأمن الدولي.

أمام القادم إلى قصر قرطاج، أن يدرك أن حياله، استحقاقين اثنين، الأوّل المحافظة على إرث السبسي في العلاقات الإقليمية والدولية، والثاني المواصلة في الملفات التي لم يسعف الزمن الرئيس الراحل في حلحلتها جزئيا أو كليا

صحيح أنّ النجاح والفشل في الدبلوماسية نسبيّ، وصحيح أيضا أنّ الكثير من نقاط التحفظ لا تزال تُطرح على دبلوماسية السبسي، وعلى رأسها ما يطرحه العروبيون من استفسارات حول عدم إعادة العلاقات مع سوريا، ولكنّ الصحيح أيضا أنّ الراحل وضع الدبلوماسية التونسية على السكّة الصحيحة وفي الاتجاه القويم حتّى وإن كان الطريق لمن سيأتي به "وعرا" و"شائكا" وطويلا، وهي الرسالة التي لا بد لرئيس الجمهورية المنتخب الجديد أن يعرف معناها ومبناها ومقتضياتها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk